في يد الحاكم الاداري العام ، يعاونه ما يسمى بالمجلس التنفيذي ، الذي كان مكونا ، بالاضافة الى الحاكم الاداري العام لقطاع غزة ، من نائب الحاكم الاداري العام ، ومدير الداخلية والامن العام ، ومدير الشؤون القانونية ، ومدير المالية والاقتصاد ومدير التعليم والثقافة ، ومدير الصحة ، ومدير الاشغال ، ومدير الشؤون البلدية ، ومدير الشؤون الاجتماعية وامر اللاجئين ، ومدير الشؤون المدنية .

واشخاص المجلس التنفيذي كانوا يعينون بقرار من وزير الحربية المصرية ، عدا الحاكم الذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، وذلك حسب القانون الاساسي للمنطقة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥* .

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن القول ان وضع قطاع غزة ، خلال فترة الوحدة، كان اقرب ما يكون الى وضع احدى محافظات احد اقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، حيث يوجد محافظ يحمل لقب حاكم اداري عام ينفذ سياسة الحكومة المركزية ويعاونه في مهماته ممثلو الوزارات المركزية . ولو لاحظنا طريقة تعيين هؤلاء المديرين ، والسلطات المطلقة المعطاة للحاكم الاداري الذي كان معينا بدوره ، لاتضح لنا ان قطاع غزة كان يدار عمليا من قبل شخص واحد هو الحاكم الاداري العام ولكن مع فارق جوهري ، هو ان المحافظ عادة يتبع الحكومة ، بينما محافظ غزة يتبع وزارة الحربية والمخابرات العامة المصرية .

لم تطل قرارات التأميم ، التي اتخذت في سوريا ومصر قطاع غزة ، الامر الذي حافظ على طبيعة العلاقات الطبقية السائدة وابقاها بدرجة معينة متخلفة عما هي في مصر وسوريا . ولم يكن ممكنا تطبيق اجراءات التأميم كما حدث في البلدين لطبيعة حجم الملكيات الزراعية والصناعية ، وحدة المشكلات الاجتماعية التي لم يكن يجدي فيها مثل تلك الاجراءات . كما ان المشكلات الاجتماعية التي كان يعاني منها قطاع غزة لم تكن ناشئة بالدرجة الاساسية من طبيعة نظام الملكية ، كما هو الامر بالنسبة لسوريا ومصر . (اضافة الى اسباب واعتبارات اخرى تتعلق بظروف القطاع الاقتصادية الخاصة ، سنناقشها فيما بعد) .

ان هذه المرحلة التي شارفت نهايتها عام ١٩٦٢ كانت تتميز بالاندماج

---

* في بعض المصادر كان مرد رقم القرار على انه ٥٥ لسنة ١٩٥٥ بدلا من ٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، ولذا تركنا الرقم كما ورد في المصدر .